

التطور الإداري في مدينة الملا 1920-1967م إدارة الهجرة والجوازات أنموذجاً

عادل صالح عبد الله اليماني *

الملخص

تعد حضرموت أفضل حالاً من غيرها من إمارات جنوب اليمن المحتل؛ إذ كانت فيها تنظيمات إدارية متقدمة نسبياً، وعلى الرغم من ذلك فإن الوضع الإداري ظل متوضعاً فلما يرق إلى مرحلة متقدمة.

حدث تطورات مهمة في السياسة البريطانية في جنوب اليمن، منها تغيير الوضع الإداري فيه، ففي أواخر عام 1935م بدأت الحكومة البريطانية التفكير في نقل إدارة عدن والمحميات من حكومة الهند البريطانية إلى وزارة المستعمرات بلندن. أصبح هارولد إنجرامس⁽¹⁾ مقيماً سياسياً في المحكمة الشرعية بما فيها حضرموت، خلال الفترة من 1937-1944م، والذي تمكن بعد عقد اتفاقيات الاستشارة من إدخال تنظيمات سياسية واقتصادية في حضرموت.

وفي هذا البحث سنحاول الحديث عن التطور الإداري في مدينة الملا التي تعد عاصمة السلطنة القعبيية، والتي تتطرق منها جميع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أنحاء السلطنة المختلفة.

وفيه أيضاً سيقدم الباحث عرضاً وثائقياً للتطور الإداري في مدينة الملا وتحديداً عن التطور الإداري لإدارة الهجرة والجوازات مستعرضاً فيه الآتي:

- المفهوم العام للتطور الإداري.
- مفهوم الهجرة.
- أسباب إصدار الجوازات وعلاقتها بشرق أفريقيا.
- مراحل تطور رخص أوراق السفر من حضرموت.

الكلمات المفتاحية: حضرموت، الهجرة، الجوازات، شرق أفريقيا.

إجبارية وجود رخص التنقل ودخول حدود الدول من جوازات سفر وشهادات لإثبات الشخصية، ولهذا فرض على حضرموت عامة اتباع النظام العالمي وإدخال الجوازات إلى حضرموت، وخاصة بعد استقلال دول شرق أفريقيا التي عانى منها الحضارم والعرب عامة ويات الاضطهاد.

يعد هذا الموضوع جديداً في حد ذاته لعدم توافر مراجع محلية بتاريخ حضرموت تناقش هذا الموضوع من قبل، واطلاع الباحث على صحيفة الطليعة وحصوله على عدد من الوثائق غرس فيه الإصرار على الكتابة في ذلك.

اختيار الموضوع:

كانت صحيفة الطليعة هي المصدر الأساسي لاختيار

المقدمة:

يعد موضوع الهجرة والجوازات من المواضيع الشائكة والمعقدة خلال فترة الاحتلال البريطاني في حضرموت عامة بشقيها القعبي والكثيري، لارتباطه من جانب برغبة الحضارم في الهجرة والاغتراب وتعدد اتجاهاته، وبالذات إلى شرق آسيا وشرق أفريقيا منذ فترات موغلة في القدم، ومن جانب آخر استيطان هؤلاء المهاجرين واندماجهم في المجتمعات التي هاجروا إليها وحمل جنسيتها، والبعض الآخر أعرض عن حملها.

فرضت مراحل التطور العالمي وخصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تنقلات بشرية إلى

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة حضرموت.

الخاصة، ويمكن عدّها نسقاً أو نظاماً يتكون من بناء أو هيكل وعمليات ترتبط فيما بينها، وترتبط بالبيئة التي توجد فيها، وبناء على هذا النسق والعمليات التي تنظم في إطاره وتشكل وتتأثر بالبيئة وبالموافق والظروف التي توجد فيها.⁽³⁾

لم يتفق الكتاب والمهتمون بموضوع الإدارة العامة على تعريف جامع ومانع لمفهوم الإدارة، فوضع عدد من التعريفات، وعلى الرغم من تعددتها وتبادر الخلافات العلمية ووجهات النظر في دراسة ظاهرة الإدارة العامة⁽⁴⁾ يمكن تصنيف هذه التعريفات إلى اتجاهات ثلاثة، هي:
الاتجاه الأول الربط بين الإدارة وتنفيذ السياسة العامة.
الاتجاه الثاني: الربط بين الإدارة العامة والنشاط الإداري.

الاتجاه الثالث الربط بين الإدارة العامة والأجهزة الإدارية.⁽⁵⁾

هذه الاتجاهات الثلاثة عملت على إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وتخفيف حجمها وفك تشابك الاختصاصات فيما بينها من خلال تحديث الهياكل التنظيمية، والارتقاء بنوعية أداء تقديم الخدمات العامة وسبلها⁽⁶⁾

الهجرة إلى حضرموت:

تعد الهجرة العنصر الثالث من عناصر النمو السكاني، التي تسهم في التغيرات السكانية في أي منطقة من المناطق، إلى جانب المواليد والوفيات الذين يشكلان العنصرين الآخرين، كما أنها عامل مؤثر في توزيع السكان وتركيزهم، سواء على مستوى الدولة أو نسبياتها الإدارية. كما يترتب على الهجرة الدولية أو الداخلية تأثيرات تؤدي دوراً مهماً في الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي والوظيفي للسكان.
وقد أدت الهجرات الدولية المتعاقبة الداخلة إلى

الموضوع؛ لما احتوت عليه أعدادها لكثير من المقالات عن الهجرة والجوازات ومعاناة الحضارم في المهاجر.

كان حصول الباحث على عدد من الوثائق الحافز على الإصرار على الكتابة في هذا الموضوع.

أهداف البحث:

التعرف على الآتي:

1- المعاناة التي تكبدتها المواطن الحضرمي في سبيل الحصول على الجواز وإثبات جنسيته.
2- أساليب الاستعمار البريطاني، ومعاملة التفرقة بين أبناء حضرموت وأبناء الجنوب وخصوصاً أبناء عدن في الحصول على الجنسية وخاصة في شرق أفريقيا.

3- كيف حل مشكلة حصول الحضارم على الجوازات وإثبات جنسيتهم، وخاصة بعد استقلال شرق أفريقيا في ظل المعاملة السيئة والتعسفية الأفريقية للحضارم والعرب عامة.

4- إضفاء الجديد للمكتبة الحضرمية واليمنية والعربية.

المنهج المستخدم:

استخدم المنهج الوصفي لعدم توافر الدراسات السابقة.

تحديد مفهوم الإدارة:

إن الإدارة قديمة قدم وجود الإنسان نفسه؛ ذلك أن الإدارة تعني تنظيم الجهود الجماعية للاستفادة من الموارد المتاحة لتحقيق أهداف محددة، وقد عرفت الحضارات القديمة النشاط الإداري ومارسته كلياً أو جزئياً.⁽²⁾

ويمكن تعريف الإدارة بأنها جهد جماعي لتحقيق هدف مشترك، لكن الإدارة نشاط متميز أضيق بكثير من كونه عملية التعاون الإنساني ككل، فكل دارس لعلم يتناول جانباً من هذا التعاون الإنساني، سواء كان في الاقتصاد أو السياسة أو غيرهما، وكل ميدان مفاهيمه

لمواطنيها، وهؤلاء الأجانب يتبعون في مزاحمتهم غير المتكافئة ولا المشروعة أساليب لا يستطيع المواطن أن يجاريهما فيها، وأبرزها التضخيم بالأجور في سوق العمل والعمل كسلعة، والعامل الوطني لا يستطيع قبول أجر منخفض؛ نظراً لالتزاماته العائلية والاجتماعية.

2- الهجرة والموارد المعاشرة: تؤدي إلى الضغط على الموارد المعاشرة للشعب بقوة تصل إلى درجة يصبح معها تحسن الأوضاع الاقتصادية صعباً وشاقاً، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار ارتفاعاً مصطنعاً؛ لأنه لم ينبع عن ارتفاع في مستويات المعيشة في البلاد.

3- الهجرة والاقتصاد:

ترى صحيفة الطليعة في عددها (33) التي هي لسان حال المجتمع في حضرموت، أن المنافع الاقتصادية للهجرة الداخلية إليها أقل قيمة عند الناس؛ لأنهم لا يحبون التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يخشون أن يأتي بالضرورة مع الهجرة الداخلية، وترى أن المهاجرين يتوجهون إلى الأعمال المدورة للربح ويحاولون السيطرة عليها، بل واحتقارها، بغض النظر عن مصلحة البلاد، ويتحكمون في المرافق التي يحتاجها المواطن، وينبع عن ذلك تمركز هؤلاء الأجانب مالياً واجتماعياً⁽¹⁰⁾، وفي الوقت نفسه لا يدركون المنافع الحقيقة التي أوضح الاقتصاديون وجودها، غير أن الصحيفة لا تمانع من وجود المهاجرين الذين تستقيدهم السلطة القعيطية، والذين لهم خبرة في سوق العمل، كالملعمين على سبيل المثال، كالسوداني والمصري والأردني وال سعودي.

4- الهجرة والتغيير الاجتماعي والثقافي:

يعد التغيير الاجتماعي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، ويمكن تعريف التغيير الاجتماعي بأنه

السلطة القعيطية والمقصود بها (الهنود، الصومال، الباكستانيين وغيرها) - موضوع الدراسة- إلى خلق ضغوطات لم تكن معروفة من قبل على الموارد المتاحة، كالموارد الطبيعية والخدمات المجتمعية والوظائف في الدولة.

الهجرة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفها البشرية منذ أقدم العصور، وهي غريزة إنسانية تمسك بها الإنسان من أجل البقاء، وفرضتها عليه ظروف مختلفة دفعته إلى الهجرة بحثاً عن الحرية والحياة الآمنة المستقرة. وتعددت وتبينت تعاريف الهجرة وذلك تبعاً لزوايا ورؤى مختلفة في الميادين.⁽⁷⁾

إن للهجرة أنماطاً مختلفة وكثيرة، لكن البحث يتناول قدر المستطاع الهجرة إلى حضرموت من غير أبنائها الأصليين:

لا تشكل الهجرة الأجنبية إلى حضرموت تهديداً للمصالح الوطنية أو القومية، غير أن تخوفات مواطن حضرموت المستقبلية قائمة لا تحتاج إلى دليل أو برهان، ومن التخوفات الواضحة للعيان أن زائرة أوربية قدمت إلى حضرموت ثم أطلالت الزيارة، وخلالها زاولت عملاً خاصاً بها، حتى إذا ما احتجت إدارة الهجرة والسياحة عمدت إلى تمديد فترة إقامتها واستخراج رخصة العمل. ومثال آخر قدم إلى حضرموت في الفترة الاستعمارية مواطن إيراني افتتح استديو للتصوير الفوتوغرافي اسمه (فرج هادي)⁽⁸⁾ ثم تبعه آخر وأخر فاستقروا في حضرموت. وهنا يطلب كاتب المقال من إدارة الهجرة والسياحة في السلطة القعيطية بأن تشد قبضتها وألا تخضع لأية تأثيرات أو ضغوط مهما كان مصدرها أو نوعها.⁽⁹⁾

وهذا التهديد يمكن في الآتي:

1- الهجرة واحتراف المهن: وهنا على الدولة حماية مواطنيها من مزاحمة العناصر الدخيلة بأن توقعهم عن مزاولة بعض الحرف والمهن التي تكون مورداً للرزق

حدثت من تسجيل العمال الذين سيعملون في مناطق التقى في الصحراء الشمالية بنمود، والتي تسرّب من خلالها عدد من الأجانب من دون علم السلطات المسؤولة في السلطتين الحضرمتين.⁽¹⁷⁾

ولعدم توافر الخبرات الكافية لموظفي إدارة الهجرة والجوازات في السلطنة القعيطية في كيفية التعامل مع الوافد الجديد وما الحقوق القانونية للمهاجر، فرض هذا الواقع على ضابط الهجرة والجوازات الاستفادة من الخبرات البريطانية في عدن؛ إذ قضى فترة تقارب الشهر بين 2 ديسمبر 1959-3 يناير 1960م، لغرض تحسين أنظمة الهجرة بحيث تساير التطورات الحديثة.⁽¹⁸⁾

وفي العام نفسه قدم مدير الهجرة والجوازات الضابط عيسى مسلم بلعلا⁽¹⁹⁾ مقتراً خاصاً بقانون الهجرة وعرضه على المجلس السلطاني عام 1960م، والذي وافق عليه بعد مرور ثلاث سنوات ليكون أول قانون في السلطنة القعيطية تحت مسمى قانون مراقبة الأجانب⁽²⁰⁾، والذي بدأ العمل به منذ الأول من يوليو 1963م، وأول منشور لدائرة الهجرة والجوازات بعد التنظيم وتطبيق اللائحة رقم (1) بشأن إقامة الأجانب في الدولة القعيطية. وابتداً من أول أبريل وضع مفتشين بدرجة ضابط لمراقبة الأجانب في المطارات والموانئ⁽²¹⁾، كما حد القانون الخاص بطلبات التوظيف من الهجرة التي كانت دائماً ما تثير القلق للمواطن.⁽²²⁾ وكذلك كان رجاء المواطنين من مسؤولي الدولة وال محلات التجارية والمهنية، أن يرتبوا بقانون الهجرة لعام 1964-1963م لإعطاء الأولوية لأبناء البلد للتوظيف في الوائards الحكومية من خريجي المدارس الحكومية وعن طريق مكتب التدريب.⁽²³⁾

ميّز القانون طالبي دخول السلطنة القعيطية على ثلاثة أقسام، زوار وسياح، وطالبي العمل. وحدّ للزوار والسياح شرط لدخول السلطنة ومدة لإقامة

التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي ويلاحظ من خلال الزمن لدى فئات المجتمع وليس مؤقتاً، ويغير مسار حياة الأفراد. وكذلك بالنسبة للتغيير الثقافي الذي يطرأ على أجزاء الثقافة وبنائها أو في عناصرها الثقافية، سواء كانت مادية أو غير مادية. وتشمل كذلك التغيرات التي تحدث في أشكال النظام الاجتماعي وقواعده⁽¹¹⁾ وإن كانت تلك التأثيرات غربية على المجتمع الحضري المنغلق، غير أن الاندماج معها يأتي في فترات زمنية مختلفة.

5- الهجرة وحق تملك الأجنبي:

من هو الأجنبي؟ يعرّف بأنه من لا يحمل جنسية الدولة التي هو فيها وفق أحكام قانون الجنسية الوطني⁽¹²⁾، هل من حق الدولة تقييد تملك الأجنبي للعقار؟⁽¹³⁾ تنص قوانين الهجرة تنظيم الهجرة في الدول المختلفة بأن يبقى حق التملك مقصوراً على المواطنين من أهل البلاد الأصليين، ولكن القوانين التي أصدرت حديثاً تسمح للأجانب بملك العقارات في مناطق تحدّدها الدولة.⁽¹⁴⁾ ويستدل كاتب المقال قائلاً: "ولنا في شرق أفريقيا وأختنا الجارة عدن لعبرة، عدن التي تعيش الآن الأزمة، أزمة الهجرة وما يتبعها من آثار، إننا لا نريد أن نكرر مأسى الآخرين، بل يجب أن نتعظ ونتلافى أخطاءهم".⁽¹⁵⁾

6- الهجرة والأقليات: أثبتت الأقليات الأجنبية على الدوام أنها وبال على المجتمعات إذا اتخذت منها الدول الأجنبية ذريعة للعدوان على أمن هذه الدول وسبباً للتدخل في شؤونها، أوراق ضغط وثغرات اختراق وتدخل لإعاقة تقديم الأمة ونهوضها وانتعاشها وانبعاثها الحضاري.⁽¹⁶⁾

ولتجنب تلك المخاطر المتوقع حدوثها طالبت الصحف المحلية بعد مؤتمر لكتار موظفي الهجرة والجوازات في سلطنتي حضرموت - قعبيطي، كثيري - لتأمين مصالح العمال المحليين من الفوضى التي

أولاً: للعلاقة القوية بين سلطتين الأسرة القعيطية بالهند التي عاشوا وجمعوا ثروتهم فيها، فكان بديهيًا أن يجلبوا معهم عدًّا من الهنود.

ثانياً: عندما كانت عدن تابعة لحكومة الهند البريطانية تشجع رعايا الإمبراطورية من الهنود على الهجرة إليها، كما استقر البعض منهم في الشحر لأنها الميناء الأول للسلطنة القعيطية وحضرموت عامة، ثم انتقلوا إلى المكلا بعد تحول العاصمة القعيطية من الشحر إلى المكلا.⁽²⁸⁾

وكثيرٌ منهم تولوا وظائف مهمة في السلطنة،⁽²⁹⁾ كما كونوا سوقًا عُرِفَ بسوق الهنود، العامر بدكاين الأقمشة الهندية والذهب، وأكبرها (مصوحة موهن لال دجالاتي) الهنودي الملقب (كاكو أبو سالم)⁽³⁰⁾

أما الجالية الصومالية فلم تكن بعيدًا عن الجالية الهندية التي اندمجت في المجتمع الحضري وارتبطة بتطور مدينة المكلا، وبروز منها شخصيات اجتماعية تبؤت وظائف مرموقة في السلطنة القعيطية، مثل: (أحمد جامع) الذي كان مديرًا للحركة على رصيف ميناء المكلا وأمينًا على دخول البضائع وخروجها من البوابة الرئيسية، ومن أشهر أعيان الجالية الصومالية (الحاج ورسما علي) المشهور باسم (أبو علي)، الذي بني (مسجد جامع الأزهر) بمنطقة شرج باسالم والمعروف إلى يومنا الحاضر بـ (مسجد ورسما).⁽³¹⁾

وهناك أفراد من غير الحضارم قد تولوا مناصب قيادية بارزة في حضرموت بطريقة رسمية، منهم الشيخ سكريتير الدولة الزنجباري سيف علي البوعلي، والسيد الق DAL محمد الق DAL الذي تولى إدارة المعارف في السلطنة ثم سكريتير السلطنة القعيطية، ووزير الدولة جهان خان وغيرهم. وكل هؤلاء لم يكونوا مرغوبًا فيهم من قبل الشعب في السلطنة القعيطية.

أما في نهاية السلطنة القعيطية فقد ظهرت فتة من

فيها.

أما طالبو العمل فقال: "إنه جاء في القانون حماية للأيدي الوطنية العاملة، يحرم القانون مزاولة الأجنبي لأي مهنة في البلاد دون أن يكون حاملاً تصريحًا بالعمل، ولا تمنح مثل هذه التصريحات إلا في الحالات التي لا يوجد فيها أحدٌ من المواطنين يستطيع القيام بمهام العمل المطلوب."⁽²⁴⁾

لكن السؤال الذي يضع نفسه، من هم الأجانب الذين يحاولون الحصول على الموافقة لدخول السلطنة القعيطية؟

كتب حمزة لقمان مقالاً في صحيفة (العلم العدنى) تسأله فيه: هل يعتبر العدنى في حضرموت أجنبىً حتى يعامل بهذه المعاملة الشاذة في الوقت الذي يدخل فيه الحضري إلى عدن من دون فيزا؟⁽²⁵⁾

صحيفة الطليعة في عددها (136) أجبت بالآتي: أولاً: إنه لا توجد تعليمات صادرة من السلطنتين القعيطية والكثيرية بمنع دخول العدنى إلى حضرموت إلا بفيزا.

ثانياً: إن الإدارة البريطانية الحاكمة في عدن هي التي جعلت من حضرموت بلادًا مغلقاً، وفرضت هذه القيود بالنسبة لغير الحضري.

ثالثاً: إن قانون الهجرة الجديد قد أكد حق العدنى (العربي) في الدخول إلى حضرموت من غير الحصول على الفيزا.⁽²⁶⁾ وبال مقابل لم تسمح السلطات في عدن للحضري بالدخول إليها إلا بعد حصوله على ورقة مرور من السلطات في حضرموت، وهي كائنات شخصية والتي بدونها قد يتعرض المواطن الحضري للمتابعة ولا تعطى للمواطن إلا بعد حصوله على شهادة ميلاد وقيمتها خمسة وسبعين سنًّا.⁽²⁷⁾

أبرز الجاليات التي استقرت في السلطنة القعيطية هي الجالية الهندية، وذلك:

دخولهم وحق حمايتهم، هو عبارة عن دفتر يحتوي على صفحات عدّة يعطى من قبل وزارة الخارجية إن كان سياسياً ومن قبل مأمور الجوازات في الداخل إن كان عادياً، ومن مفوّضيات الحكومة وقنصلياتها.⁽³⁶⁾

تاريخ تطور جواز السفر:

يعتقد البعض أن جواز السفر من مبتكرات العصور الحديثة، غير أنه من الأمور التي سبق إليها المسلمين منذ قرون طويلة؛ إذ كان يعرف لديهم بنظام جواز المرور، أو جواز السفر، أو بطاقة الطريق.

في تلك العصور الزاهرة التي شهدت اتساع رقعة الدولة الإسلامية لجأ المسلمين إلى ابتكار جواز السفر يهدف إلى مواجهة تسلل الغرباء من جواسيس وقطع الطرق من أجل الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها، وجعلوه من الوسائل الضرورية، يحمله كل من يدخل بلداً أو يجتاز حدود دولة إلى دولة أخرى.⁽³⁷⁾

لقد كان جواز السفر في العصور القديمة والوسطى أشبه بوثيقة حماية تسهل عبور المسافرين والثجّار من مناطق إلى أخرى، مثل وثيقة "رسالة الطاعون"⁽³⁸⁾ في القرن الرابع عشر، إذ كان الطاعون في ذلك الوقت، قد استشرى في أوروبا، وكانت مدنٌ مثل البندقية تبحث عن حلول لاحتواء المرض⁽³⁹⁾، حتى كانت تأكيداً لخلو المسافرين من الأمراض، أو وثائق "عهد الأمان" التي تصدر عن الحكام للسماح بالمرور بأمان حتى للأجانب أو أعداء محتملين.⁽⁴⁰⁾

مع ازدياد تعقيد العلاقات الدولية وظهور الدول القومية، خصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت الحاجة ملحةً لتوحيد هذه الوثائق حفاظاً على الأمن، ولتنظيم حركة الأفراد بين الدول، فكانت عصبة الأمم في عام 1920 نقطة التحول بوضع أول معايير موحدة لجوازات السفر من حيث الشكل والمحفوٍ، ما جعلها وثيقة رسمية معترفًا بها عالمياً.⁽⁴¹⁾

وفي أثناء الحرب، طالبت دول مثل ألمانيا وفرنسا

المارين والمتسلسين في أراضي السلطنة القعبيطية وحضرت منهم، فهم الدراوיש⁽³²⁾ في المنشور السلطاني رقم (7) لعام 1967م القائل: "بما أن تسرب الدراوיש إلى داخل أراضي السلطنة القعبيطية بصورة غير مشروعة أصبح يهدد بمخالفتهم المواطنين في أعمالهم وأرزاقهم، بالإضافة إلى الأمراض التي يحملونها"⁽³³⁾. وفي المنشور يأمر السلطان بعدم السماح بمرور الدراوיש إلى داخل الأراضي إلا بعد أخذ التمهيدات اللازمة على أصحاب السيارات الذين ينقلون الدراوיש من حدود السلطنة الشرقية إلى حدودها الغربية، مع التأكيد عليهم إحضار تأكيد من آخر معسكر عسكري على الحدود الغربية القعبيطية، وفي حالة تسلل الدراوיש إلى داخل الأراضي فعلى جميع المراكز العسكرية والشرطة المدنية إلقاء القبض عليهم وإلزامهم بالسفر على حسابهم الخاص، ويوضح المنشور أن هذه مشكلة موسمية.⁽³⁴⁾

والأمل المرجو أن يحد قانون الهجرة الجديد من المهاجرين الموسمين الباكستانيين الذين يتوافدون على حضرة في طريقهم إلى الحج ثم يطيب لهم المقام فيها.⁽³⁵⁾

تعريف جواز السفر:

هو وثيقة رسمية للسفر، تُقر من خلال الدولة التي يتبعها مواطن ما، التي تعرف حاملها من حيث جنسيته وهويته وفقاً للدولة التي ينتمي إليها، وتسمح هذه الوثيقة لحاملها بالدخول والمرور بالدول الأخرى، وجوازات السفر مرتبطة بصفة الحماية للشخص الحامل لها من قبل الدولة المنتمي إليها ذلك الشخص، والحق بدخول أية دولة بصفته وجنسيته. وفي العموم إنّ حق الحماية لا ينشأ من كون الشخص حاملاً لذلك الجواز، ولا حق الدخول دولة معينة، إنّ كلاً الحقين يأتيان فقط من قومية الشخص، فجواز السفر يثبت هوية حامله، وبالتالي، حق

وثيقة ورقية تحتوي على اسم حاملها وصفاته من غير صور.

- مع بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 أصبح جواز السفر يحمل صورة صاحب الوثيقة لأسباب أمنية بسبب تزايد حركة السفر والهجرة.

- في عام 1921 تم توحيد جوازات السفر بمعايير موحدة من قبل عصبة الأمم، مع تحديد ألوان أخلفة الجوازات حسب الدول وميلوها السياسية أو الدينية⁽⁴⁵⁾.

في العالم العربي:

صدر أول جواز سفر للملك فيصل بن عبد العزيز في 4 سبتمبر 1926، وكان يحمل اسم "جواز سفر لمملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها"، ويضم بيانات شخصية وصورة وبصمة الملك، بالإضافة إلى الدول المسموح له بالسفر إليها⁽⁴⁶⁾.

أما في الأردن، فقد حمل الأردنيون جوازات السفر منذ مائة عام مع تأسيس إمارة شرق الأردن، بدأ إصدار وثائق السفر "تذاكر المرور" إلى عام 1927، وتطورت جوازات السفر الأردنية عبر الزمن من حيث الشكل والمضمون وربطها بوزارة الداخلية بعد استقلال الأردن عام 25 مايو 1946؛ إذ تطور جواز السفر شكلاً ومضموناً⁽⁴⁷⁾.

في مدي القرن العشرين وببداية القرن الواحد والعشرين، تطورت جوازات السفر بشكل كبير من وثائق ورقية بسيطة إلى جوازات بيوم متربة⁽⁴⁸⁾ متقدمة تحتوي على معلومات رقمية وبيانات حيوية (مثل الصور الرقمية وبصمات الأصابع)، مما عزّز أمانها وسهل استخدامها دولياً.

والملكة المتحدة وإيطاليا من الأشخاص القادمين من الدول المعادية تقديم وثائق هوية رسمية من أجل دخول البلاد، والتي أقرّها رؤساء دول العالم وحكوماته في باريس للتفاوض على لواحة موحدة لوثائق السفر. وتقرّر أن تكون جوازات متماثلة في كل مكان وأن تحتوي على المعلومات نفسها.⁽⁴²⁾

وفي ذلك الوقت، لم تكن ثمة وثيقة مرتبطة بالجنسية، وإنما كانت مرتبطة بمكان الإقامة. وجاء الربط بين الجنسية وجواز السفر في وقت لاحق - في القرن العشرين⁽⁴³⁾. أصبح جواز السفر لا يقتصر على كونه مجرد تصريح مرور، بل وثيقة تثبت هوية حاملها وجنسيته، كما صار أداة سيادية تمثل سلطة الدولة في التحكم في تنقل مواطنيها عبر الحدود، وتحديد الحقوق والحريات المتعلقة بالسفر، ثم تطور إلى أداة سفر عالمية ذات أهمية كبيرة، ومنذ ذلك الحين، أصبح قياس جوازات السفر 15.5 في 10.5 سنتيمتراً، وتحتوي على 32 صفحة، وتحمل اسم البلد وشعاره على الواجهة. ولا تزال هذه الصورة مستخدمة حتى اليوم.⁽⁴⁴⁾

لقد مر تطور الجواز بمراحل عدّة:

- ففي إنجلترا، بدأ إصدار وثائق سفر رسمية في عهد الملك هنري الخامس عام 1414، وكانت تُعرف بـ "عهد الأمان"، التي تسمح للأفراد من دول معادية بالمرور بأمان عبر أراضيها، ثم تطور الأمر إلى إصدار تصاريح سفر من المجلس الخاص منذ عام 1540؛ إذ بدأ استخدام مصطلح "جواز السفر" الذي يشير إلى المرور عبر بوابات المدن أو الموانئ.

- يعد أقدم جواز سفر بريطاني موجود يعود إلى عام 1636 في عهد الملك تشارلز الأول، وكان في شكل

نوع من أنواع الجوازات صادر في 1937م ويعرف بأنه ورقة مرور⁽⁴⁹⁾

قانون منع بيع العبيد (الرقيق)، قانون السيارات، قانون البريد⁽⁵¹⁾، كما أنشأ إدارة تسمى "قلم الباذور" لحكومة المكلا وتوابعها⁽⁵²⁾، وهي بداية لنظام رسمي لإصدار الجوازات والهجرة في السلطنة القعبيطية. وبالتالي، يمكن القول إن مكتب الهجرة والجوازات في السلطنة القعبيطية تأسس عملياً منذ الثلاثينيات، لكن استقراره وتنظيمه الحديث كان في السبعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في عام 1963م.

إن التعديلات القانونية في جوازات السلطنة القعبيطية تضمنت مراحل عدّة رئيسية، وكذلك صلاحيات تجديدها واستخدامها بالخارج.

حدثت هذه المتغيرات المتعلقة بجوازات السفر والإجراءات المرتبطة بها في نطاق القانون المعاصر لبعض الدول التي أثرت في رعايا السلطنة القعبيطية، وأبرز تلك التأثيرات كانت تأثير الاستعمار البريطاني،

في السلطنة القعبيطية:

عرضنا فيما سبق فكرة عامة عن الجوازات، من حيث ظهورها وتطورها، وتحت هذا العنوان سنتحدث عن الجوازات في السلطنة القعبيطية من حيث تأسيس مكتب الهجرة والجوازات في حضرموت أو على مستوى خارج حدودها وتحديداً فيما يختص بالعلاقة مع شرق أفريقيا.

شهدت فترة الثلاثينيات من القرن العشرين مرحلة تطور نوعية في حضرموت وخصوصاً في السلطنتين المكونتين لحضرموت، وهما السلطنة الكثيرية والسلطنة القعبيطية، في عهد السلطان صالح بن غالب القعبي⁽⁵⁰⁾ وهي الفترة التي تطورت فيها الدوائر الحكومية وتحضير القوانين؛ إذ بدأ التطور مع المستشار البريطاني هارولد إنجرامس، الذي أصدر عند تعيينه مباشرةً أربعة قوانين، هي: قانون السلاح،

أدى ذلك إلى كثير من المضايقات، خاصة للذين لهم أعمال تجارية والمسافرين بصفة متكررة بين شرق إفريقيا وجنوب الجزيرة العربية⁽⁵⁹⁾.

وبعد أن أصبحت حضرموت بشقيها القعيطي والكثيري محميّة بريطانية 1937م وبعد تعيين هارولد انجرامس مقيم بريطاني في حضرموت تتّنظمت الحياة الإدارية فيها، فأصدرت القوانين العامة، ومنها قانون إصدار الجوازات.

التمس رئيس الجالية الشرحية الحضرمية⁽⁶⁰⁾ منح الجواز البريطاني لأعضاء الجالية الذين يقيمون بصورة دائمة في زنجبار، وكان الرد على العريضة قد حق نجاحاً إيجابياً من قبل السلطات البريطانية.

وبعداً من أغسطس 1922م أصبح من الممكن إصدار جوازات سفر لأعضاء الجالية العربية الحضرمية المقيمين بصورة دائمة في زنجبار، فأصبح الحضارم في زنجبار يعتبرون رعايا بريطانيين بعد إثباتهم أنهم من سكان محمية عدن، وقد ذكر موظف بريطاني في ملاحظة له في هذا الصدد في عام 1933م، أن 99% من المسافرين في الداوات⁽⁶¹⁾ كانوا يسافرون بلا وثائق سفر، وقد أدت هذه الإجراءات إلى مزيد من التعقيد وذلك في عملية التدقيق والموافقة على التصريحات ومنح الجوازات البريطانية؛ لأنّه عندما أصبحت عدن مستعمرة المحامية عدن (حضرموت وموانئ البحر والمكلا) لا تمنح إلا بعد إجراءات وتدقيق وبعد الرجوع إلى حكومة عدن التشاور⁽⁶²⁾.

كما أن الإجراءات نفسها تتخذ عند العودة من حضرموت إلى زنجبار وذلك بعد الرجوع والتأكد من رؤساء الجاليتين الحضرميتين في كلٍ من زنجبار والمناطق الساحلية (منطقة الظهير والبر الأفريقي للتحقق من هوية أصحاب الطلبات مما يؤدي إلى

والذي كان جزءاً من التحولات الإدارية والسياسية في المنطقة خلال فترة حكم بريطانيا لمحبيات الجنوب العربي، ومنها حضرموت بشقيها القعيطي والكثيري، حين أُسس هيكل جديد في حضرموت، وشمل ذلك تنظيم جوازات وإصدارها، لكن الجنسية⁽⁵³⁾ المكتوبة في تلك الجوازات كانت "حضرمية"، مما يؤكد هويّة منفصلة لحضرموت عن بقية اليمن في تلك الفترة.

فماذا تكتب جنسيات المحظيات الأخرى؟
المعايير الرسمية للمواطنة في حضرموت أُسّستها سلطتان، هما: الحكومة البريطانية التي تتحمّل المسؤولية الكاملة عن المواطنين الذين تحت حمايتها في أثناء فترة الوصاية، ثم الدولتان الحضرميتان اللتان كان رعاياهما هم هذا الشعب.

الجواز الحضرمي في شرق إفريقيا:

كانت زنجبار حتى عام 1912م المكان الوحيد الذي لم تنس فيه بعد إجراءات الهجرة وقوانينها، لكن قانون The system العام الصادر في عام 1914م، (Public Order Decree 1914) أفضى إلى قوانين جديدة للحد من الهجرة⁽⁵⁴⁾، بل إنه فرض على رئيس كل سفينة تصل إلى زنجبار أن يقدم قائمة بكل الركّاب المسافرين الذين لا يسمح لهم بدخول المحظية إلا بتصریح من المقيم البريطاني، ومن الأمثلة على هذه القوانين والإجراءات قانون ميناء زنجبار لعام 1911م⁽⁵⁵⁾، والمرسوم الإداري المؤقت لعام 1914م⁽⁵⁶⁾، وكان الاستثناء من هذه الإجراءات تشمل رعايا سلطان زنجبار ورعايا سلطان مسقط الذين تم تزويدهم بجوازات سفر بريطانية. وبطبيعة الحال كان حاملو هذه الجوازات من صفو المجتمع من رجال الدولة وكبار التجار.

كان الحضارم إلى العشرينيات من القرن العشرين الميلادي (1920) وما بعد ذلك يحملون استمارة سفر مؤقتة⁽⁵⁷⁾، أو شهادة إثبات الجنسية⁽⁵⁸⁾ لا غير، وقد

الحضرمي تشكيل لجنة تكون من المواطنين الحضارم الوجهاء للتصديق على طلبات الحصول على جوازات سفر للراغبين في الحصول على وثائق من مواطني المحاكم، وأكَّدت الحكومة القعيطية أن الجنسية التي اضطرت الحضارم إلى حملها من الخارج يعتبرون بها من رعاياها طالما كانوا على اتصال بها، وأنَّ نَظَمَةَ الْهَجْرَةِ مَعَرَضَةٌ لِلتعديلِ كَمَا لَزِمَت الظروف⁽⁶⁸⁾، ولقد ثار جدل حول مزايا حمل الجنسية البريطانية على الرغم من أنه حق لكل لاجئ أو عديم الجنسية في الحصول على وثيقة سفر صادرة من بلد إقامته القانونية منصوص عليه في المادة 28 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967م، واتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية⁽⁶⁹⁾.

كان الحصول على جواز سفر حضرمي عملية طويلة الأمد ومرهقة، فبالإضافة إلى التعطيل الناجم عن العمل الزائد لمواطني المفوضية البريطانية العليا في نيروبي (الذين تحملوا المسؤولية عقب الاستقلال عن إصدار جوازات سفر مواطني المحاكم)، فإن أكثر الطلبات أحيلت إلى عدن، ومنها إلى المكلا، وهذه العملية قد تستغرق اثني عشر شهراً⁽⁷⁰⁾.

فُدِّمت إلى الحكومة البريطانية مقتراحات الجالية الحضرمية، حين اقترح كل من أحمد محمد العطاس نائب وزير السلطة القعيطية⁽⁷¹⁾، وسالم محمد بلعلا وهو العضو العربي في البرلمان اليماني، وهو من أصل قعيطي⁽⁷²⁾، أن يتم فتح مكتب رسمي للجوازات في كينيا، ولقي هذا المقترن استحسان الحكومة البريطانية وحكومة القعيطي في المكلا⁽⁷³⁾.

في البداية تَمَّ الموافقة على أن تقوم الرابطة الحضرمية⁽⁷⁴⁾ لشَرْقِ إفريقيا - وهي جمعية مجتمعية محلية بالمصادقة على هُوَيَاتِ الأَفْرَادِ واستحقاقهم الانتماء إلى دولة القعيطي، ولم يكن البريطانيون ولا

كثير من التأخير.

وبعد الاستقلال الكندي في ديسمبر 1963م، أصبح غالباً رعايا المحاكم البريطانية الذين كان غالبيهم من رعايا زنجبار⁽⁷⁵⁾ رعايا كينيين بشكل تلقائي. وأكثر أفراد الأقلية الصغيرة الذين لم يحصلوا عليها كانوا حضارم، بسبب أنهم، إما أنهم ولدوا في حضرموت، وإما أنهم ولدوا في كينيا، ولكن لم يكن أحد الأبوين مولوداً فيها. وكان مطلوباً في الحالة الأولى أن يتَّجَنَّسَ المواليد، وفي الحالة الثانية أن يُسَجَّلَ الأبوان بأنهما مواطنان. وكثير من الحضارم كانوا يشعرون بالسعادة لو استطاعوا التسجيل، لكن التكالفة المالية أُعْجَزَتْهُمْ عن ذلك؛ فلأنَّهم مواطنون من غير دول الكومنولث فإنَّ الرسوم كانت 400 شلن، وهي ثمانية أضعاف المبلغ المطلوب من مواطني دول الكومنولث البريطاني، - وهو في تلك الأيام - مبلغ كبير من المال، وكان الحضارم في شرق إفريقيا أيضاً يعانون مصاعب واستثناءات بين أبناء جنوب اليمن من المنصب السامي البريطاني في نيروبي، فالذين يحملون جوازات عدنية يدفعون خمسين شلنًا مقابل ضريبة التجنيس، في حين يتحمَّلُ غيرهم من أبناء إمارات الجنوب، ومنهم الحضارم دفع أربعين شلن للغرض نفسه⁽⁷⁶⁾.

كانت ثمة مخاوف في أعقاب الثورة في زنجبار⁽⁷⁷⁾، كما أنَّ سياسات مناهضة للعرب تمَّ اتخاذها في الصومال المستقل، منها ما قرَّرَهُ الجمعية الوطنية الصومالية بسحب رخص التجارة⁽⁷⁸⁾، وربما يكون ذلك ردًّا فعلًّا على الرقابة المشددة على التجار الصوماليين القادمين من جهة البر الصومالي البريطاني والصومال الإيطالي⁽⁷⁹⁾. وفي مايو عام 1965م انتشرت شائعة في كينيا مفادها أنَّ على الحضارم أن يستصروا الجنسية الكندية، أو يغادروا البلاد. ورغم ثبوت عدم صحة هذه الشائعة طلب زعماء المجتمع

البريطانية بصفة خاصة، والنظام العالمي المتصل بشكل متزايد للدول القومية وأنظمة مواطنتها بصفة عامة - أدى إلى شيوخ بعض الغموض.

وفي حين يُنتظر إصدار الجوازات الضرورية، قامت الحكومة الكثيرة في سينيون - بقويض الحكومة البريطانية بمنح تأشيرات لكل حضري كثيري ممن لا يحملون الجنسية الحضرمية الكثيرة، من دون الإحالة إلى سينيون. وقد لاحظ المندوب السامي البريطاني في المكلا، في خطاب موجّه إلى نيروبي، أن الكثيرين تمنّوا أن يتخلصوا من المضائقات التي توجب على الحضار الحصول على تأشيرات الدخول إلى موطنهم، ولم يتوافر مقترح حول كيفية تعريف الحضري. كما قامت دولة القعيطي بعمل ترتيبات مماثلة للمرور عبر عدن رغم أن إدارة الهجرة في عدن طالبت المسافرين بتقديم خطاب موثق ينص على أن ذلك الشخص - هو أو والده - مولود في حضرموت ومن دولة القعيطي⁽⁸⁰⁾.

يشير هذا التعريف إلى الفوارق في معايير المواطنة، فقد كان ذلك متعارضاً مع التعليمات التي يمكن أن تصل فيما بعد من بلعا من حكومة القعيطي - التي تفيد أنه يجب أن يُعتبر "مواطناً من دولة القعيطي كل عربي يمكن أن يثبت انتسابه إلى أحد الأجداد المولودين في دولة القعيطي، ويصدر عند تقديم الطلب جواز سفر قعيطي لأي شخص من أصل قعيطي، شريطة ألا يكون الشخص المعنى حاملاً لأي جواز ساري المفعول أصدرته سلطة حكومة أخرى. وما دام الموضوع يمسّ البريطانيين فقد باتت هذه التعليمات مصدر قلق سيفضي فيما بعد - إلى إحداث كثير من خيبة الأمل لديهم.

في المقام الأول: فإن وضع مواطني المحميات البريطانية يمكن أن ينتقل إلى الجيل الأول المولود خارج المحمية.

القعيطي سعداء بهذا القرار، وسالم بلعا نفسه وهو مواطن كيني وعضو البرلمان - كان واحداً من زعماء الرابطة، وكانت ثمة مخاطرة أن يستدعي أعضاء الرابطة للقيام بدور إداري صرفي قد يؤدي إلى تسييس ذلك النشاط الذي من المؤكد أن يثير احتجاجات الحكومة الكينية الجديدة. وأبعد من ذلك، هناك حقيقة تؤكد أن أعضاء الرابطة لم يكونوا جميعهم حضارم، فقد ضمّت عضوية الرابطة يمنيين ومواطنين من الجنوب العربي، وذلك يعني أن جوازات السفر قد تصدر لأناس ليس من حقّهم الحصول عليها، وتقرّر في النهاية أن لا تظل القرارات الخاصة بمنح الجوازات البريطانية في يد جمعية مجتمعية، فأرسلت حكومة القعيطي في مارس من عام 1965م ضابط الهجرة عيسى مسلم بلعا إلى صوماليا وكينيا لتسهيل عملية الحصول على الجوازات⁽⁷⁵⁾، وسيكون بمقدوره أن يستدعي الرابطة بصفة استشارية، كما فعل الشيء نفسه في جدة، ولكن القرار في النهاية يكون قراره، كما أن إجراءات مشابهة قامت بها دولة الكثيري، واقتصرت على تعيين رجل أعمالٍ من ممباسا، هو عبدالله بن سعيد زيدى، ولكن لأسباب مشابهة أيضاً أرسل ضابط جوازات يُدعى حسين الحبشي⁽⁷⁶⁾.

في كلتا الحالين، فإن القرارات الخاصة بالانتساب إلى الهوية الحضرمية عمل لأجلها ممثلو الدولتين الحضرميتين وأعضاء من الجالية الحضرمية في المهاجر في كينيا، وهي توليفة من الجانبيين الرسمي والمحلّي، وقد أمضى ضابطاً جوازات سبعة أشهر في كينيا، أصدرها خلالها ثلاثة آلاف جواز⁽⁷⁷⁾، في حين بقي مساعدته سالم أحمد الحبشي لصرف الجوازات لكثير من الحضارم⁽⁷⁸⁾ تم خلالها إصدار قرابة خمسة آلاف جواز سفر قعيطي، وألف جواز سفر كثيري⁽⁷⁹⁾. هذه المحاولات من الهوية الاجتماعية الثقافية الحضرمية للتصالح مع مفاهيم رسمية للهوية - كما تتطابقها الهوية

في عام 1967، عند استقلال الجنوب العربي باتت هذه القضايا صوريّة عندما أصبح جميع مواطني المحميات البريطانية الحضارم مواطنين في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أو من الناحية العملية فإن عدداً قليلاً جدًا من الحضارم الكينيين طلبوا الحصول على جنسية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجوائز سفرها، فغالبهم كان لديه اهتمام ضئيل وفرصة أقل ليفعلوا ذلك، مفضّلين الجنسية الكينية، يجب ملاحظة أنهم فقدوا وضعهم باعتبارهم إما رعايا الكثري وإما القعيطي؛ إذ إن هاتين الدولتين صُمّمتا بالقوة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولهذا، وجدت فترة من عام 1967 وحتى توحيد اليمنين عام 1990، كان فيها غالب الحضارم في كينيا يحملون جوازات سفر كينية فقط، رغم (84) أنهم مخولون بحمل جوازات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (85).

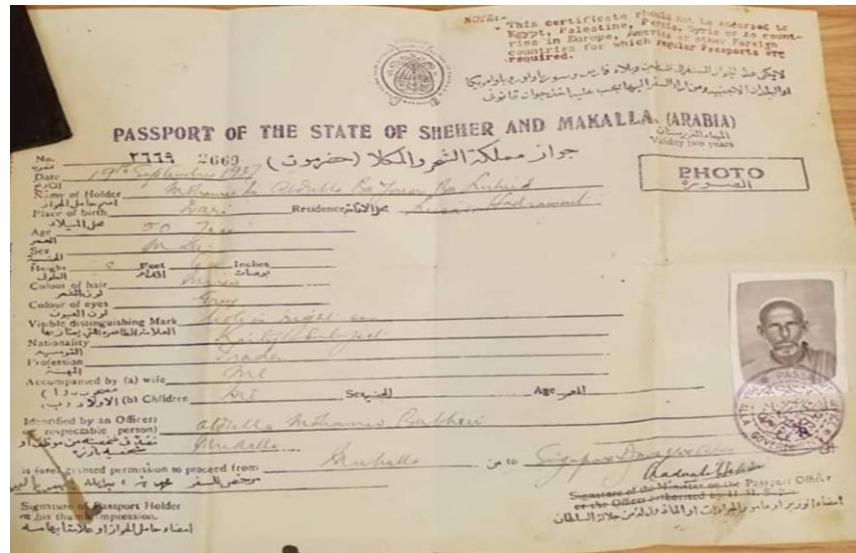
مراحل تطور جواز السفر الحضري:

من الجواز الحضري بتطورات ومراحل عدة منذ عام 1920-1967، هذه التطورات شملت تغييرًا في شكل الجواز وقوانينه، وحتى العشرينيات من القرن العشرين الميلادي (1920) وما بعد ذلك، كان الحضارم يحملون استمارة سفر مؤقتة لا غير (86).

ثانياً: إن التعليمات لا تأبه بقوانين الجنسية أياً كانت، وظهر أنها تمهد الطريق لدولة القعيطي؛ كي تصدر جوازات السفر الخاصة بمواطني المحميات البريطانية للمواطنين الكينيين، بعض النظر عما إذا كانوا مواطنين من المحميات البريطانية أم لا (81).

عقب الاستقلال أصدرت كينيا - شأنها في ذلك شأن أراضي أخرى في شرق آسيا - تشريعاً للمواطنة لا يسمح بازدواج الجنسية (82)، وعلى أية حال، فإن الجنسيّة المزدوجة معروفة بتعقيدها إلى درجة يصعب معها إصدار تشريع ضدها، فلا تستطيع أي دولة أن تزعزع من شخص ما جنسية يحملها من دولة أخرى. بمعنى أن مصادرة الجوازات التي تقوم بها بعض السلطات ليس لها أي تأثير في جنسية ما.

كانت هذه حالة الحضارم، فوضع مواطني المحميات البريطانية لم يكن ممكناً التخلّي عنه، وتحت (القسم 12) من الدستور الكيني وضعت فقرة للراغبين في الحصول على الجنسية الكينية، لكنهم ليسوا قادرين على التخلّي عن جنسيات دول أخرى، كما ظلوا كذلك من مواطني المحميات البريطانية، ولهذا فإن كثيراً من الحضارم تقدّموا للتسجيل بأنهم مواطنون كينيون، خاصة حين وُجد تَحْوُفٌ ثبت أخيراً ألا أساس له من الصحة بأن حقوق تملّك عقار أو القيام بأعمال قد يكون مقصورةً على الكينيين دون غيرهم (83).



جواز مملكة الشحر والمكلا (حضرموت) صادر بتاريخ 1937م
هذا الجواز صالح لمدة عامين فقط غير قابل للتجديد

المكلا. وهذا يعني أن التطورات الإدارية تنتقل تدريجياً من مدينة الشحر العاصمة الأولى للسلطنة العبيطية إلى مدينة المكلا العاصمة الثانية، بعد أن انتقلت العاصمة من الشحر إلى المكلا وتضاءلت أهمية ميناء الشحر⁽⁸⁹⁾.

ثالثاً: في فترة الأربعينيات من القرن العشرين حدثت الحكومة العبيطية من أن الجوازات لا تعطى للذين هم دون السن السادسة عشرة إلا إذا اصطحبوا توقيضاً من أولياء أمورهم⁽⁹⁰⁾.

وعن الموضوع نفسه أكدت السلطنة العبيطية أن شهادات السفر لا تعطى للذين دون السن السادسة عشرة إلا بتوقيض من أوليائهم، أمّا اليتامى الراغبون في السفر وهم دون السادسة عشرة، فتم إجراءات حصولهم على الشهادة أمام قاضي منطقتهم للمصادقة عليها، ثم عرض على قائم الدولة في المنطقة للمصادقة عليها أيضاً. والعرض من ذلك هو الحفاظ على الصغار الذين يرغبون في السفر إلى الخارج⁽⁹¹⁾.

وخلال تبع حركة الجواز وارتباطه بأنظمة السلطة

وقد كان التطور على النحو الآتي:

أولاً: فرضت الحكومة في 6/7/1939م على المواطن الراغب في السفر شهادة مقدمة من مقدم قبليه وعليها مصادقة النائب أو القائم يوضح فيها اسمه واسم والده وقبيلته والبلد التي يريد السفر إليها، وأنه من رعايا الدولة العبيطية، هذه الشهادة تقدم إلى دوائر الباسبور (باسبور) في المكلا والشحر⁽⁸⁷⁾.

ثانياً: وفي 11 يناير 1940 على كل من يريد السفر عليه إحضار شهادة مقدمة من شيخ القبيلة، وعليها مصادقة النائب أو قائم الدولة في المنطقة يوضح فيها اسمه واسم والده وقبيلته والبلد التي يريد السفر إليها، وأنه من رعايا الدولة العبيطية، هذه الشهادة تُقدم إلى دوائر الباسبور في المكلا⁽⁸⁸⁾.

والملاحظ في الفقرتين السابقتين أنه حدد موقع تسلیم الشهادة المقدمة من شيخ القبيلة في الفقرة الأولى أي في عام 1939م كانت تسلم الشهادة إلى مدينة الشحر أو المكلا. أما في الفقرة الثانية فقد حدثت الوثيقة بأن تسلم الشهادة إلى دائرة الجوازات في مدينة

ت- كل من يرغب في طلب جواز رسمي لا بد وأن يحمل شهادة من نائب اللواء أو قائم المقاطعة، غير شهادة الميلاد، يؤكدون فيها أن طالب الجواز لائق لحمل الجواز الرسمي، وأنه لا توجد عليه مخالفات سابقة.

ث- الراغب في الحصول على جواز رسمي عليه أن يتقى من ذوي العقارات الثابتة، وألا يكون مبلغ العقار أقل من 5000 روبيه، وأن يضم عشرة أشخاص فقط⁽⁹⁸⁾.

وبعد أن يكون طالب الجواز حائز على:

1- شهادة الميلاد.

2- شهادة اللياقة لحمل الجواز⁽⁹⁹⁾.

3- ورقة الضمانة.

عليه أن يتوجه إلى المكلا، وأن يتصل بكاتب الجوازات لتحرير العريضة المعتادة لطلب الجواز.

٢. شهادة إثبات الجنسية:

تصدر هذه الشهادة من مكتب الجوازات لكل مسافر إلى الخارج لا يرغب في الحصول على جواز رسمي، أو أن الحكومة لا ترغب في إعطائه جواز سفر رسمي. والشهادة المذكورة تمكن الشخص من إثبات جنسيته والسفر بها إلى المحل المقصود.

الرسوم المقررة عليها روبيتان عدا أجرة المصور⁽¹⁰⁰⁾.

1- عند عمل مقارنة بين بعض الأوامر الإدارية المتحصل عليها المعدلة لقانون السفر رقم (٢) لسنة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩م والمتمثلة في الأمر الإداري رقم (١٨) لعام ١٩٥٢م والأمر الإداري رقم (٢) لعام ١٩٥٥م لوجد أن هناك تشابهًا كبيرًا بينهما مع بعض الإضافات التي تبين مدى التطور في الأمر الإداري رقم (٢) لعام ١٩٥٥م. والأمران الإداريان مختلفان بعض الشيء أيضًا عن الأمر الإداري الصادرة في ٤ نوفمبر ١٩٤٨م. فقد ذكر في الأمر الصادر عام ١٩٤٨ أن الجوازات تقسم إلى قسمين، هما: جواز

القعيطية قد أصدرت السلطنة بياناً إلى نواب السلطنة القعيطية وفُوّلاتها توضح لهم فيها أن جوازات السفر الحكومية تتقسم على قسمين: جواز سفر رسمي، المتعارف عليه الذي هو عبارة عن دفتر يتكون من 32 صفحة وهو ما أقرّته عصبة الأمم في عام ١٩٢٠ لتأمين السلام بعد الحرب العالمية الأولى⁽⁹²⁾، في اجتماع ضم رؤساء دول العالم وحكوماته في باريس للتفاوض على لوائح موحدة لوثائق السفر، فتقرر أن تكون جوازات متماثلة في كل مكان، وأن تحتوي على المعلومات نفسها. ومنذ ذلك الحين، أصبح قياس جوازات السفر ١٥.٥ طولًا في ١٠.٥ سنتيمترات عرضًا، وتحتوي على ٣٢ صفحة، تحمل اسم البلد وشعاره على الواجهة. ولا يزال هذا الشكل مستخدماً إلى يومنا هذا⁽⁹³⁾.

ويمكن استعراض جزء من وثيقة هذا البيان⁽⁹⁴⁾ المحتوي على شروط استخراج الجواز على النحو الآتي:

إن جوازات السفر الحكومية في السلطنة القعيطية تقسم إلى قسمين:

1- جواز سفر رسمي.

2- شهادة إثبات الجنسية.

شروط الحصول على جواز السفر رسمي:

أ- يصدر عن مكتب الجوازات بمقتضى قانون جوازات السفر رقم (٢) لسنة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩م، والرسوم المقررة على ذلك:

رسوم الجواز عشر روبيات⁽⁹⁵⁾.

رسوم ورقة الضمانة خمس روبيات⁽⁹⁶⁾.

أجرة المصور روبيتان⁽⁹⁷⁾.

ب- إن هذا الجواز لا يعطى للأشخاص الذين قد حكم عليهم بالسجن في جرائم أخلاقية، أو الذين يعرف أن أخلاقهم سيئة، أو الذين لهم سوابق والذين يعتقد أنهم سيقون في المخالفات في مهاجرهم.

للإعلام في الدولة القعيطية، وشؤون دور الضيافة في الدولة إلى إدارة الهجرة والجوازات⁽¹⁰⁷⁾ وأوكلت هذه المهمة إلى الضابط عيسى مسلم بلعا وتعيينه مديرًا للهجرة والسياحة والأعلام إضافة إلى أعماله السابقة مديرًا لإدارة الهجرة والجوازات⁽¹⁰⁸⁾.

في 8 أكتوبر 1967 درست اللجنة المالية التابعة للجنة العليا للجبهة القومية موضوع السياحة بإدارة الهجرة فانتهت إلى أنه لا فائدة منه للحكومة⁽¹⁰⁹⁾، لذا أصدرت اللجنة العليا قراراً رقم (12) بإلغاء قسم السياحة وإدارة الهجرة والجوازات مع انتقال مسؤولية بيوت الضيافة واعتماداتها إلى المالية⁽¹¹⁰⁾.

وبسيطرة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل على حضرموت، وإبعاد السلطان العبيطي عن الحكم انتقلت حضرموت إلى مرحلة الاستقلال الوطني، وضمت إلى ما سمي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، واعاصمتها عدن.

الخاتمة:

يؤكد الباحث في هذا البحث على دراسة هذا الموضوع بشكل دقيق لارتباطه بهجرة الحضارم إلى شرق أفريقيا وشرق آسيا ودول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، والسعى للحصول على معلومات من أرشيفاتها.

إن الهجرة إلى حضرموت كانت سبباً في إصدار قوانين جديدة رימה لا تتوافق أهواه بعض المهاجرين إليها، وكذلك فرض المهاجرين إجراء تطور ملحوظ في، إدارة الهجرة والحوالات.

الوصيات:

يوصي الباحث بأن تهتم الجامعات اليمنية وجامعة حضرموت على وجه الخصوص، والمراکز الثقافية بتاريخ الهجرة اليمنية والحضرمية بشكل أساسي، والاستعانة بأرشيفات الدول التي، تمت إليها المиграة.

سفر رسمي، وشهادة أثبات الجنسية. أما الآخرين فقد اتفقا على أن جواز السفر ثلاثة أنواع، هي (101):

- أ- ورقة المرور إلى عدن.
 - ب- الشهادات الذاتية.
 - ت- جواز السفر (بوك)

ذكر المرسوم الإداري رقم (2) لعام 1955م شهادات لم تذكر في التعديلات السابقة لقانون السفر لعام 1939م، وهذه الشهادات تتقسم إلى ثلاثة أنواع:

شهادة دخول:

تعطى لأي شخص توافق الحكومة القعيطية على دخوله لزيارة حضرموت برسوم مقدارها 7.50 شلنات، وتمتنع لرعايا الدولة القعيطية مجاناً الموجودين بالخارج عند رغبتهم العودة لوطنهم.

شهادة إثبات الجنسية:

تعطى هذه الشهادات لرعايا الدولة القعيطية
الموجدين في الخارج، تؤكد فيها جنسيةهم القعيطية،
وتصرف مجاناً⁽¹⁰²⁾ انظر الامثل

شهادة الحياة:

تعطى للأشخاص الذين لهم معاشات في حكومات أخرى أو غير ذلك⁽¹⁰³⁾.

أما عن آخر قوانين إصدار الجوازات في السلطنة القعبيطية فهو القانون الذي أصدر في عهد الوزير أحمد محمد العطاس الذي هو بعنوان نظام إصدار الجوازات القعبيطية لعام 1964م والذي وزعت نسخ منه لفؤام المقاطعات بلواء المكلا بتاريخ 6 / 10 / 1964م / 1384هـ⁽¹⁰⁴⁾ وهو أكثر تطوراً ووضوحاً من القانون السابق الصادر عام 1939م، وشامل للأوامر الإدارية والملحوظات السابقة مع إضافة شهادة خلو الطرف⁽¹⁰⁵⁾ التي لا توجد في

اما آخر تطور شهدته إدارة الهجرة والجوازات هو تكوين إدارة جديدة لتنظيم شؤون السياحة⁽¹⁰⁶⁾، وإدارة

- والعشرين شأنه من حق كل دولة أن تمارس بحرية سيادتها الدائمة وال كاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية، بما في ذلك امتلاكها واستخدامها والتصرف فيها. (مجلة الحقوق: عدد 2، 2024، ص 113)
- (14) موقع تدوين: حمدي السعيد 19 مايو 2025م.
- (15) صحيفة الطبيعة: عدد 33، مرجع سابق، ص.6.
- (16) محمد عماره: الإسلام والأقليات الماضية. الحاضر. والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، 2003، ص 32.
- (17) صحيفة الطبيعة: عدد 18، الخميس 28 ربى أول 1379هـ / 1 أكتوبر 1959م، ص.8.
- (18) صحيفة الطبيعة: العدد 27، الخميس 3 جماد ثانى 1379هـ / 3 ديسمبر 1959م، ص 8؛ الطبيعة: عدد 32، 8 رجب 1379هـ / 7 يناير 1960م.
- (19) عيسى مسلم بلعلاء: الميلاد من مواليد المكلا، حاضرة السلطنة القعبيطية عام 1933م، تلقى مرحلي تعليمه الابتدائي والمتوسط في المكلا، ثم مديرًا بالزراعة بالسلطنة القعبيطية، وتخرج في المدرسة الوسطى بالغيل عام 1947م. التحق بعد ذلك بالمدرسة العربية بالمكلا، التي استوطعت أبناء السلاطين والأعيان من محبيات عدن الشرقيه.
- أبتعث عيسى مسلم بلعلاء إلى عدن عام 1952م لتلقى دورة إدارية لصفل العلوم العسكرية التي تلقاها، وبعد عودة بلعلاء من عدن صدر قرار سلطاني بتعيينه مديرًا للسجون في المكلا ثم نائباً لمدير شرطة المكلا، ثم مديرًا للزراعة بالسلطنة القعبيطية، وتجلت قدرات بلعلاء في المهام التي أنسنت له ومنح التقدة بانتقاله للعمل في سكرتارية السلطنة القعبيطية بدرجة نائب سكرتير، وكان ذلك في مطلع ستينيات القرن الماضي.
- وفي عام 1965م ارتقى عيسى مسلم بلعلاء سُلْم التأهيل عندما أبُعث في دوره إدارية إلى بريطانيا، وشغل بعد عودته منصب النائب المقرب الإقليمي بالمكلا، ثم عين مديرًا لإدارة الهجرة والجوازات.
- وفي عام 1966م صدر مرسوم سلطاني بتعيينه، وزيراً أول للسلطنة القعبيطية، بعد أن تسلمت الجبهة القومية مقاليد السلطة في 30 نوفمبر 1967م، عرض عليه الرئيس الراحل قحطان محمد الشعبي العمل في الدولة الوليدة كسفير لها في الخارج، لكن عيسى بلعلاء قابل الإحسان بالإحسان فشكر الرئيس قحطان على مكرمه، واعتذر عن قبول المنصب مكتفياً بالدور الذي قام به، وغادر إلى إمارة أبو ظبي في العام 1968م، شغل فيها منصب مدير الغرفة التجارية والصناعية، وانتقل بعد ذلك ممثلاً لها في شركة الزيوت البريطانية حتى وفاته. ثانى أيام عيد الفطر المبارك (الاثنين 15 نوفمبر 2004م) بدولة الإمارات العربية. متزوج وله عشرة من الأبناء: (4) أولاد و(6) بنات. (الايماء الأحد، 22 مايو 2005)
- (20) صحيفة الرائد: عدد 123، الاثنين 1 محرم 1382هـ / 3 يونيو 1963م، ص 5-1.
- (21) صحيفة الرائد: عدد 129، الاثنين 24 صفر 1382هـ / 15 يوليو 1963م، ص 4.

الهوامش:

- (1) هارولد إنجرامس: أول مستشار بريطاني في حضرموت ولد في مدينة شروزيري بمقاطعة شروبشاير الإنجليزية في الثالث من فبراير عام 1897م، التحق في عام 1919م بوظيفة إدارة المستعمرات، وكانت زنجبار الموقع الأول للوظيفة كلف بها في الثانية والعشرين من العمر، حيث عمل مساعداً للمفوض البريطاني المحلي في جزيرة بيمبا، كما شغل فيها منصب السكرتير الخاص لسلطان زنجبار والمقيم السياسي البريطاني، وكان المنصب التالي له كان في 1927م هو منصب مساعد السكرتير الاستعماري البريطاني في جزيرة موريشيوس، ثم أُبحر إلى عدن وتقلّد منصب مسؤول الشؤون السياسية وقام بأول زيارة إلى حضرموت التابعة لمحمية عدن الشرقي في الفترة 1935-1934 ببناء على طلب الحاكم السير برنارد رايلي. وفي أغسطس 1937م وقع السلطان صالح بن غالب القعيطي معاهدة استشارة مع حكومة عدن البريطانية تنص على أن يكون هارولد إنجرامس مستشاره المقيم الأول البريطاني، والمستشار العام لمحمية عدن الشرقي. عبد العزيز بن صالح القعيطي: إحلال السلام في حضرموت، دار النشر العربية المحدودة -لندن، ط 1 2009م، ص 91-97.
- (2) علي الشريف: الإدارة العامة: مدخل الأنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص 19.
- (3) المرجع نفسه: ص 20-21.
- (4) مجموعة من المؤلفين: الإدارة العامة، المفاهيم -الوظائف- الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، بدون رقم وتاريخ الطبعة، ص 4.
- (5) إبراهيم عبد العزيز شيخا: أصول الإدارة العامة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004، ص 45.
- (6) سحر عبد الله الحملي الإصلاح الإداري، مفهومه..وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة) المجلة العلمية لقطاع التجارة، جامعة الأزهر، العدد العاشر، يناير 2013م، ص 353.
- (7) رابح طيبى: الهجرة غير الشرعية (الحرفة) في الجزائر من خلال الصحفة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال-جامعة الجزائر 2007م، ص 18.
- (8) صالح أبييكل بن الشيخ أبييكل: كلام عن المكلا وأهلها، مطبعة وحدن الحديدة للأوفست، ط 1، 1444هـ/2023م، ص 379. أطلق عليه أهل المكلا (فوج هادي) وبعد الاستقلال غادر إلى عدن ومنها إلى صنعاء.
- (9) صحيفة الطبيعة: عدد 291، الخميس 8 ذو القعدة 1384هـ / 11 مارس 1965م ص 1.
- (10) صحيفة الطبيعة: عدد 33، الخميس 15 رجب 1379هـ / 14 يناير 1960م، ص 2.
- (11) دلال ملحس إستيتية: التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط 13، 2014م، ص 73-74.
- (12) شمس الدين الوكيل: الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب، منشأة المعارف، ط 3، 1968م، ص 331.
- (13) أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة

- (38) روبرت. س. جوتفريد: الموت الأسود، جائحة طبيعية وبشرية في عالم العصور الوسطى، ترجمة وتقديم: أبو أدهم كحيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017، ص.17.
- (39) المرجع نفسه والصفحة نفسها؛ سوزان سكوت وكريستوفر دنكان: عودة الموت الأسود، مؤسسة هنداوي، بدون رقم الطبعة، 2017م.
- (40) جريدة الحقيقة، 9 فبراير 2016م، جواز السفر... بارومتر القوة السياسية والاقتصادية للدول. (الكترونية).
- (41) المرجع نفسه.
- (42) المرجع نفسه.
- (43) رايانا بروير: قصة جواز السفر... أكثر من مجرد وثيقة حكومية لعبور الحدود، 9/2025.
- (44) المرجع نفسه.
- (45) وكالة النبأ الخبرية، الثلاثاء 27 أيار (مايو) 2025م
- (46) صحيفة الشرق الأوسط: الاثنين، 5 سبتمبر 2022م. إلكترونية.
- (47) دائرة الأحوال المدنية والجوازات الأردنية: مرحل تطور جواز السفر الأردني في مائة عام.
- (48) هو علم القياسات الحيوية للتحقق من هويتهم وتستخدم خصائص الجسم أو سلوكه كبصمة رقمية للتعرف على الشخص.
- (49) ورقة مرور: ليسه باسيه (من الفرنسية: laissez-passar) دعوه يمزّ اصطلاح دولي للإشارة إلى وثائق مرور لمن ليس لديهم جنسية محدّدة ولا يحملون جواز سفر، أو لمن لا يستطيع طلب جواز سفر من دولته. تصدرها الدولة التي يقيم فيها المسافر، أو دولة أخرى وافقت على مراتعاته، كجواز سفر طاري لفترة قصيرة، وأحياناً تصدرها منظمات دولية وكثيراً ما تكون للاستعمال باتجاه واحد. لكن عندما تصدر من منظمات دولية كالأمم المتحدة فستكون تنتقلات موظفيها والعاملين فيها وتستعمل لمراقبات عدّة كجواز سفر وإن كان بمرتبة رسمية أقل إذ إن بعض الدول لا تعرف كلياً ببطاقات ليسه باسيه وتطلب الجواز الوطني للداخل. غالباً ما تستعمل هذه الوثيقة في أوقات الحروب والنزاعات على الأراضي وتنتقلات الموظفين الدبلوماسيين في مناطق النزاعات أو المهمات الرسمية. مع ذلك، فهي لا تتوفر حسانة دبلوماسية لحاملها.
- (50) السلطان صالح بن غالب القعيطي: السير صالح بن غالب القعيطي (1310-1884هـ) سلطان السلطة القعيطية بحضرموت، تولى الحكم 1936م بعد وفاة عمّه السلطان عمر بن عوض القعيطي.
- (51) طارق نافع الحمداني، عبد الله سعيد الجعدي: مظان اليمن التاريخية في مجلة الرابطة العربية، دار الوفاق، طـ 1، 2012م، ص.679.
- (52) لم يحصل الباحث حتى لحظة كتابة هذا البحث على تحديد السنة التي تم فيها تأسيس إدارة الهجرة والجوازات.
- (53) الجنسية: هي العلاقة القانونية، والتي تحدد انتماء الشخص إلى تلك الدولة، وتترتب عليها حقوق وواجبات متبادلة بينهما، تعرف أيضاً بأنها رابطة قانونية وسياسية تربط الفرد بالدولة، وتجعله جزءاً من
- (22) صحيفة الطليعة: عدد 273، الخميس 23 جماد ثانى 1384هـ / 29 أكتوبر 1964م، ص.5.
- (23) صحيفة الطليعة: عدد 274، الخميس 1 رجب 1384هـ / 5 نوفمبر 1964م، ص. 2. إعلان صادر عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 19 جماد ثانى 1384هـ، ص. 8. وللابلاغ على لائحة مراقبة الأجانب ينظر صحيفة الطليعة، عدد 203، الخميس 21 محرم 1383هـ / 1963م، ص.1.
- (24) صحيفة الرائد: عدد 123، مرجع سابق، ص.5.
- (25) صحيفة الطليعة: عدد 136، الخميس 26 شعبان 1381هـ / 1 فبراير 1962م، ص.1.
- (26) المرجع نفسه والصفحة.
- (27) وثيقة: أمر إداري رقم (18) لعام 1952م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية في 4 ديسمبر 1952م، أمر إداري رقم (2) لعام 1955م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية عام 1955. الجزء السفلي من الأمر الإداري رقم (2) لعام 1955م مقطوع.
- (28) صالح أبوبيكر بن الشيخ أبوبيكر: مرجع سابق، ص.379-380.
- (29) المرجع نفسه، ص.344-345.
- (30) المرجع نفسه: ص.383، انظر صحيفة الطليعة، أعداد كثيرة تحتوي على إعلانات عن مصوحة كاكو.
- (31) صالح أبوبيكر بن الشيخ: مرجع سابق، ص.395.
- (32) الدراویش: وأصل الكلمة فارسي ويعني (الباب) أو (الباب الكبير). هم زهاد صوفيون شديدو الفقر، يعيشون حياة التقشف والإكتفاء الذاتي من إحسان الآخرين، ويشتهرون بالحكمة ومعرفتهم بالطبل والشعر. أما في الصومال فتشير دولة الدراویش إلى جيش ومقاومة قادها السيد محمد عبد الله حسن ضد الاستعمار. وهناك أيضاً طوائف صوفية تعرف بـ الدراویش مثل الدراویش المولوية الذين اشتهروا بالرقص والغناء.
- (33) وثيقة: منشور سلطاني رقم (7) لعام 1967م صادر عن السلطان القعيطي بتاريخ 28 ذو القعدة 1386هـ / 9 مارس 1967م، إن كثيراً من الأمراض يحملها أفواج الدراویش، منها الحميات التي انتشرت في المكلا، وبال مقابل فإن إدارتي الصحة والهجرة لم تقل شيئاً حيال ذلك. صحيفة الطليعة: عدد 137، الخميس 3 رمضان 1381هـ / 8 فبراير 1962م، ص.1.
- (34) المصدر نفسه، نسخ هذا المنشور على رئيس الجمارك والموانع العام، قادة الوحدات العسكرية، مدير الهجرة والسياحة، نواب الألوية والقوام، رئيس الأطباء، الضابط التقني بمجلس بلدي المكلا، جمعية أرباب العمل والعمال للمهن الحرة بالمكلا، جمعية مالي السيارات للنقل العام بالمكلا والشحر.
- (35) صحيفة الطليعة: عدد 139، الخميس 17 رمضان 1381هـ / 22 فبراير 1962م، ص.1.
- (36) المملكة العربية السعودية: نظام الجوازات السفرية، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، طـ 3، 1368هـ، ص.1.
- (37) خلف أحمد محمود أبو زيد جواز السفر في الحضارة الإسلامية، موقع نجاة حراء، 3/3/2021.

- و خاصة بعد الثورة من اضطهاد سياسي وعرقي، أو من مصادرة الأموال والإبعاد، وخاصة إذا كانت الحكومة الجديدة تنظر إلى حاملي هذه الجنسية أنهم غير مواطنين أو غير مرغوب فيهم.
- (66) من هذه السياسات الصومالية على سبيل المثال: الهوية القومية الصومالية مقابل الهوية العربية، التأكيد على العروبة قد يضعف المشروع القومي الصومالي.
- (67) صحيفة النهضة: عدد 108، 12 ربيع الثاني 1271هـ / 10 يناير 1952، ص. 1.
- (68) صحيفة الطليعة: عدد 230، الخميس 3 شعبان 1383هـ / 19 ديسمبر 1963، ص. 1.
- (69) تاريخ وثائق السفر و "جواز سفر ناسن" تعود فكرة وثائق سفر اللاجئين إلى فيريد جوف ناسن، والذي تم تعينه مفوّضاً ساميناً لشؤون اللاجئين في عصبة الأمم في عام 1921م، وقد روج لفكرة وجود وثائق السفر لللاجئين، ومنذ عام 1922م أصدرت عصبة الأمم النسخة الأولى من "جواز سفر ناسن".
- (70) حضرموت والمهر، ص. 225.
- (71) كان أحمد محمد العطاس قد غادر إلى الحجاز بغرض حل مشكلة الحضارم الذين لا يحملون جوازات سفر قانونية، والتي أدت إلى بعض التوتر بين الحضارم وموظفي القنصلية البريطانية. صحيفة النهضة: عدد 276، الخميس 2، بيع الثاني 1375هـ / 17 نوفمبر 1955م، ص. 11.
- (72) صحيفة الطليعة: عدد 233، الخميس 14 شعبان 1383هـ / 9 يناير 1964م، ص. 4. لا تربطه صلة قرابة مباشرة مع عيسى مسلم بعلا. حضرموت والمهر، ص. 244.
- (73) حضرموت والمهر، ص. 225-226.
- (74) الرابطة الحضرمية لشرق أفريقيا: هي منظمة تأسست في مدينة مبابا بكينيا في مارس عام 1963م، بهدف جمع جهود الجالية الحضرمية وتسويقها في شرق أفريقيا. تأتي هذه الرابطة ضمن نشاطات الجاليات اليمنية في دول شرق أفريقيا التي تشكلت نتيجة لهجرات حضرمية طويلة الأمد تمت إلى قرون، وتمثل منظمة اجتماعية وثقافية تعمل على دعم التواصل بين الحضارم في شرق أفريقيا، والحفاظ على هويتهم الثقافية، وأدت دوراً فاعلاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضمن المجتمعات التي استقروا بها.
- (75) صحيفة الطليعة: عدد 288، الخميس 16 شوال 1384هـ / 18 فبراير 1965م، ص. 8.
- (76) حضرموت والمهر، مرجع سابق، ص 226
- (77) صحيفة الطليعة: عدد 238، الخميس 26 شوال 1385هـ / 17 فبراير 1966م، ص. 1.
- (78) صحيفة الطليعة: عدد 356، الأربعاء 29 يونيو 1966م، ص. 5.
- (79) حضرموت والمهر، مرجع سابق، ص 226.
- (80) المرجع نفسه، ص. 227.
- (81) المرجع نفسه والصفحة.
- (82) إن ازدواج الجنسية مسموح به من خلال قانون الجنسية سكانها، وتعني أن الفرد جزء من الشعب، وتنص المادة الخامسة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن (كل شخص الحق في الجنسية)، "ولا يجوز تجريد أي شخص من جنسيته تعسفاً أو حرمانه من الحق في تغيير جنسيته" مع اختلاف حقوق المواطنين وواجباتهم من دولة لأخرى.
- (54) المرجع نفسه والصفحة. لم يجد الباحث معلومات حول هذا الموضوع.
- (55) هو مجموعة من القوانين والأنظمة التي فرضتها بريطانيا على ميناء زنجبار لتنظيم حركة السفن والتجارة، وضبط النشاط الاقتصادي بما يخدم مصالحها الاستعمارية ويحذف من نفوذ القوى الأخرى، مثل ألمانيا، وخاصة بعد معاهدة هليغلاند - زنجبار عام 1890م التي أعطت بريطانيا سلطات واسعة في المنطقة.
- (56) المرسوم الإداري المؤقت ينص على عدة أمور منها: إنشاء حكومة زنجبار ككيان إداري مستقل، يعين حاكم زنجبار من قبل السلطان آل بوسعيد.
- (57) لم يتمكن الباحث من الحصول على مثل هذه الرخص حتى كتابة هذا البحث.
- (58) شهادة إثبات الجنسية: تصدر من مكتب الجوازات لكل مسافر إلى الخارج لا يرغب في حمل جواز سفر رسمي، أو أن الحكومة لا ترغب في إعطائه الجواز، والشهادة المذكورة تمكن الشخص من إثبات جنسيته والسفر بها إلى المحل المقصود (وثيقة: رسالة من سكرتارية الدولة القعبيطية بالمكلا إلى نواب الدولة ورؤسائها بالألوية، صادرة بتاريخ 4 نوفمبر 1948م). وتعطى الشهادة لرعايا الدولة القعبيطية المقيمين في الخارج عند الرغبة في العودة إلى وطنهم. (وثيقة: أمر إداري رقم 2) لعام 1955م خاص بالجوازات ص 2).
- (59) كوثر: دور الحضارم، مرجع سابق، ص 39.
- (60) الشيخ سعيد عبود حميد: رئيس الشหารية بزنجبار. عبد الله صالح حداد: رجال الشحر في شرق أفريقيا من خلال أبعادهم الشعبي، دار حضرموت للدراسات والنشر، حضرموت، ط 1، 2006 م، ص 102.
- (61) الداوات هي سفن تجارية تقليدية كانت تستخدم في المنطقة العربية والخليج العربي، إذ كانت تؤدي دوراً مهماً في التجارة البحرية في المنطقة.
- (62) كوثر: دور الحضارم، مرجع سابق ص 39-40.
- (63) الاتفاق المقصود هو اتفاقية الشريط الساحلي بين كينيا وزنجبار وبريطانيا، التي وقعت في 8 أكتوبر 1963م قبيل استقلال كينيا في 12 ديسمبر 1963م. بموجب هذه الاتفاقية تنازلت سلطة زنجبار رسميًّا عن سيادتها على الشريط الساحلي لkenya، من دون تعويض مالي، ليصبح جزءاً من دولة كينيا، وبذلك أصبح سكان الشريط الساحلي رعايا كينيا. الذكاء الاصطناعي.
- (64) صحيفة الطليعة: عدد 298، الخميس 5 محرم 1385هـ / 6 مايو 1965 م، ص. 2.
- (65) تمثل هذه المخاوف في إرهاب المهاجرين العرب بصورة عامة،

- كل الرسوم السابقة. وثيقة: عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 27 جمادى الثاني 1376هـ / 28 يناير 1957م.
- (96) وثيقة: إعلان رسمي رقم (9) من سكرتير الدولة القعبيطية سيف بن علي البوعلوي. أعلنت رسوم شهادات إثبات الشخصية من خمس روبيات إلى روبيتين البدء من 15 يونيو 1947م.
- (97) وثيقة: من سكرتارية الدولة القعبيطية، إلى النواب والقوم/ صادرة بتاريخ 3 يناير 1949م. رسوم الجواز تدفع في المكلا.
- (98) توكل الوثيقة أن على الضامن وورثته يكونون ملزمين في أي وقت كان عليه دفع مصاريف عودة حامل الجواز، في حال عجز حامل الجواز المسافر عن دفع مصاريف عودته إلى حضرموت.
- (99) وثيقة: من سكرتارية الدولة القعبيطية، إلى النواب والقوم/ صادرة بتاريخ 3 يناير 1949م. شهادة اللياقة ليس عليها رسوم. (مرجع سابق).
- (100) وثيقة: بيان من سكرتارية الدولة القعبيطية إلى النواب والقوم، صادرة في 4 نوفمبر 1948م.
- (101) لكل نوع من الجوازات إجراءات تمكن من حيازته.
- (102) مع ملاحظة الاختلاف بين أهمية شهادات إثبات الجنسية والأمر البصري الصادر في عام 1948م والأمر الإداري لعام 1955م.
- (103) وثيقة: أمر إداري عن سكرتارية الدولة القعبيطية، رقم (2) لعام 1955، ص 3.
- (104) وثيقة: إلى قوام المقاطعات بلواء المكلا بتاريخ 6 / 10 / 1384هـ / 5/30/1964.
- (105) وثيقة: إدارة المالية بالمكلا إلى نواب الألوية القعبيطية وقوامها، صادرة في 27 جمادى الأولى عام 1384هـ / 3 أكتوبر 1964م. وهي تأكيد من المحاسب المالي باللواء أو المقاطعة تضمن ما للدولة من حق لدى الأشخاص الطالبين للجواز.
- (106) وثيقة: أمر من سكرتارية المكلا إلى مدير الهجرة والجوازات، صادر بتاريخ 28 معاً أول 1384هـ / 4 أكتوبر 1964م.
- (107) وثيقة: سكرتارية المكلا إلى مدير الهجرة والسياحة والإعلام، صادر بتاريخ 19 ذو الحجة 1384هـ / 21 أبريل 1965م.
- (108) وثيقة: منشور إداري رقم (5) لعام 1965 صادر عن سكرتارية الدولة القعبيطية - المكلا، بتاريخ 2/3 / 1385هـ / 3 / 1965م.
- (109) وثيقة: رسالة من سكرتارية المكلا - اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية-إلى مدير الهجرة والسياحة بالنيابة في 11 أكتوبر 1967م.
- (110) وثيقة: قرار اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية -المكلا/ حضرموت، بإلغاء قسم السياحة بإدارة الهجرة والجوازات، صادر في 10 أكتوبر 1967م.
- المصادر والمراجع:**
- 1- وثيقة: الدولة القعبيطية سكرتير الدولة بالنيابة داود عز الدين. صادرة بتاريخ 6/7/1939م.
- البريطاني 1948م. (الدليل الشامل لقانون الجنسية البريطانية لعام 1948، 2 يوليو 2025، آن موريس (ت).
- (83) في حين أن المجتمع الإندونيسي الذي تقبل انتقامه لهم إليه لم يطلب منهم التخلص عن الأصل العربي؛ إذ أطلق عليهم العرب أو من نسل العرب. (المجلة الإندونيسية للدراسات الإسلامية، المجلد 22، عدد 3، 2015 م، ص 490-491).
- هذا الوضع يتناقض مع وضع المهاجرين الحضار في إندونيسيا، إذ أصبح الانتقام الوطني إلى حضرموت يمثل مشكلة لهم مع الآخرين أي مع المهاجرين من الجاليات العربية الأخرى ومع المجتمع الإندونيسي الذي تقبلهم ومنهم أفضلية بفضل عروبتهم وليس حضرميهم، مما ترتب عليه ظهور مشكلة لهم مع أبنائهم المولودين في إندونيسيا الذين وجدوا أنفسهم تحت ضغوط تفرض عليهم الانتقام إلى وطن لا يعرفونه ولم يعيشو فيه ولا يستطيعون العودة إليه، فأعلنوا تخليهم عن الانتقام الوطني إلى حضرموت بلاد الآباء والأجداد، وأعلنوا في الرابع من شهر أكتوبر 1934م الانتقام الوطني إلى إندونيسيا البلاد التي ولدوا فيها وعاشا على أرضها. (المجلة الإندونيسية للدراسات الإسلامية، المجلد 22، عدد 3، 2015 م، ص 526).
- (84) حضرموت والمهاجر، ص 228.
- (85) المرجع نفسه، ص 229.
- (86) لم يتمكن الباحث من الحصول على مثل هذه الرخص حتى لحظة كتابة هذا البحث.
- (87) وثيقة: الدولة القعبيطية سكرتير الدولة بالنيابة داود عز الدين. صادرة بتاريخ 7/6/1939م.
- (88) وثيقة: رسالة إلى النواب وقوام الدولة القعبيطية صادرة بتاريخ 1 ذي الحجة 1358هـ / 11 يناير 1940م.
- (89) انتقلت العاصمة من الشر إلى المكلا في عهد السلطان غالب بن عوض القعبيطي (الأول 1910-1922م). (محمد سعيد عبد الله بن علي الحاج: عمر بن عوض القعبيطي 1922-1936م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط 1، 2014م، ص 123).
- (90) وثيقة: الدولة القعبيطية - المكلا، إلى نواب الدولة وقوامها، صادر بتاريخ 1 ذو الحجة 1358هـ / 11 يناير 1940م.
- (91) وثيقة: الدولة القعبيطية . المكلا إلى نواب الدولة وقوامها، في ١٤ محرم سنة 1359هـ / 22 فبراير 1940م.
- (92) العربية (ت)، طه عبد الناصر رمضان كيف ظهر جواز السفر وتحول إلى وثيقة رسمية، 1 أغسطس 2018م.
- (93) ريانا بروير: قصة جواز السفر... أكثر من مجرد وثيقة حكومية لعبور الحدود، 9/1/2025، <https://p.dw.com/4oreP>.
- (94) لم يتمكن الباحث من الحصول على قانون جوازات السفر رقم (2) لسنة 1358هـ / 1939م، واستعن بالأمر الإداري رقم (18) لعام 1955م، والأمر الإداري رقم (2) لعام 1955م.
- (95) أعلنت إدارة الهجرة والجوازات، أنه تقرر على طالبي الجوازات القانونية دفع رسوم إضافية مقدارها عشرة شلنات على كل جواز، إضافة إلى الرسوم السابقة، وهذه الرسوم تدفع إلى إدارة الهجرة والجوازات مع

- 23- رابح طيبي: الهجرة غير الشرعية (الحرفة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال-جامعة الجزائر 2007م.
- 24- روبرت. س. جوتفريد: الموت الأسود، جائحة طبيعية وبشرية في عالم الصور الوسيطى، ترجمة وتقديم: أبو أدهم كحيلة، المركز القومى للترجمة، ال Cairo 2017م.
- 25- سحر عبد الله الحملى الإصلاح الإداري، مفهومه...وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة) المجلة العلمية لقطاع التجارة، جامعة الأزهر، العدد العاشر، يناير 2013م.
- 26- سوزان سكوت وكريستوفر دنكان: عودة الموت الأسود، مؤسسة هندawi، بدون رقم الطبعة، 2017م.
- 27- شمس الدين الوكيل: الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب، منشأة المعارف، ط 3 1968م.
- 28- صالح أبوياكل بن الشيخ أبوياكل: كلام عن المكلا وأهلها، مطبعة وحدين الحديثة للأوفست، ط 1، 1444هـ/2023م.
- 29- طارق نافع الحمداني، عبد الله سعيد الجعدي: مظان اليمن التاريخية في مجلة الرابطة العربية، دار الوفاق، ط 1، 2012م.
- 30- عبد العزيز بن صالح القعيطي: إحلال السلام في حضرموت، دار النشر العربية المحدودة -لندن، ط 1 2009م.
- 31- عبد الله صالح حداد: رجال الشحر في شرق أفريقيا من خلال أدبهم الشعبي، دار حضرموت للدراسات والنشر، حضرموت، ط 1، 2006 م.
- 32- العربية (نت)، طه عبد الناصر رمضان كيف ظهر جواز السفر وتحول إلى وثيقة رسمية، 1 أغسطس 2018م.
- 33- علي الشريف: الإدارة العامة: مدخل لأنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991م.
- 34- كوش بنت محمد بن خلفان السعدي: دور الحضارم في شرق أفريقيا في ظل الدولة البوسعيدية، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس بن سعيد، سلطنة عمان، 2008م.
- 35- مجموعة من المؤلفين: الإدارة العامة، المفاهيم -الوظائف- الأشطحة، دار حافظ للنشر والتوزيع، بدون رقم وتاريخ الطبعة.
- 36- محمد سعيد عبد الله بن علي الحاج: عمر بن عوض القعيطي 1922-1936م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط 1، 2014م.
- 37- محمد عمارة: الإسلام والآثاثيات الماضية.. الحاضر.. والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، 2003.
- 38- المملكة العربية السعودية: نظام الجوازات السفرية، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط 3، 1368هـ، 1368هـ.
- 39- نوبل بريهوي: حضرموت والهجر-السياسة اليمنية والهوية والهجرة، ترجمة بشير العيسوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بدون رقم الطبعة، الرياض، 1440هـ.
- 40- صحيفة الرائد: عدد 123، الاثنين 1 محرم 1382هـ/ 3 يونيو 1963م.
- 41- صحيفة الرائد: عدد 129، الاثنين 24 صفر 1382هـ/ 15
- 2- وثيقة: رسالة إلى النواب وقام الدولة القعيطية صادرة بتاريخ 1 ذي الحجة 1358هـ/ 11 يناير 1940م.
- 3- وثيقة: الدولة القعيطية المكلا إلى نواب وقام الدولة في 14 محرم سنة 1359هـ/ 22 فبراير 1940م.
- 4- وثيقة: رسالة من سكرتارية الدولة القعيطية بالمكلا إلى نواب وقام الدولة بالآلية، صادرة بتاريخ 4 نوفمبر 1948م.
- 5- وثيقة: بيان من سكرتارية الدولة القعيطية إلى النواب والقوم، صادرة في 4 نوفمبر 1948م.
- 6- وثيقة: من سكرتارية الدولة القعيطية، إلى النواب والقوم /صادرة بتاريخ 3 يناير 1949م. رسوم الجواز تدفع في المكلا.
- 7- وثيقة: أمر إداري رقم (18) لعام 1952م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية في 4 ديسمبر 1952م.
- 8- وثيقة: أمر إداري رقم (2) لعام 1955م، صادر عن سكرتارية السلطنة القعيطية عام 1955.
- 9- وثيقة: عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 27 جمادى الثاني 1376هـ/ 28 يناير 1957م.
- 10- وثيقة: إدارة المالية بالمكلا إلى نواب وقام الآلية القعيطية، صادرة في 27 جمادى الأولى عام 1384هـ/ 3 أكتوبر 1964م.
- 11- وثيقة: إلى قوام المقاطعات بلواء المكلا بتاريخ 6 / 10 / 1384هـ/ 5/30/ 1964
- 12- وثيقة: سكرتارية المكلا إلى مدير الهجرة والسياحة والأعلام، صادر بتاريخ 19 ذو الحجة 1384هـ/ 21 أبريل 1965م.
- 13- وثيقة: منشور إداري رقم (5) لعام 1965م صادر عن سكرتارية الدولة القعيطية -المكلا، بتاريخ 2/3 هـ/ 6/ 3 1965م.
- 14- وثيقة: منشور سلطاني رقم (7) لعام 1967م صادر عن السلطان القعيطي بتاريخ 28 ذو القعدة 1386هـ/ 9 مارس 1967م.
- 15- وثيقة: رسالة من سكرتارية المكلا -اللجنة الشعبية العليا للجنة القومية- إلى مدير الهجرة والسياحة بالنيابة في 11 أكتوبر 1967م.
- 16- وثيقة: قرار اللجنة الشعبية العليا للجنة القومية -المكلا/ حضرموت، بإلغاء قسم السياحة بإدارة الهجرة والجوازات، صادر في 10 أكتوبر 1967م.
- 17- وثيقة: إعلان رسمي رقم (9) من سكرتير الدولة القعيطية سيف بن علي البوعلي.
- 18- إبراهيم عبد العزيز شيخا: أصول الإدارة العامة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004.
- 19- خلف أحمد محمود أبو زيد جواز السفر في الحضارة الإسلامية، موقع مجلة حراء، 3/3/ 2021.
- 20- دائرة الأحوال المدنية والجوازات الأردنية: مرحل تطور جواز السفر الأردني في مائة عام.
- 21- دلال ملحس إستيتية: التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 13، 2014م.
- 22- الدليل الشامل لقانون الجنسية البريطانية لعام 1948م ، 2 يوليو 2025، آن موريس (نت)).

- 53- صحيفة الطليعة: عدد 273، الخميس 23 جماد ثانى 1384هـ / 29 أكتوبر 1964م.
- 54- صحيفة الطليعة: عدد 274، الخميس 1 رجب 1384هـ / 5 نوفمبر 1964م، ص 2. إعلان صادر عن إدارة الهجرة والجوازات بتاريخ 19 جماد ثانى / 25 أكتوبر 1964م.
- 55- صحيفة الطليعة: عدد 288، الخميس 16 شوال 1384هـ / 18 فبراير 1965م.
- 56- صحيفة الطليعة: عدد 291، الخميس 8 ذو القعدة 1384هـ / 11 مارس 1965م.
- 57- صحيفة الطليعة: عدد 298، الخميس 5 محرم 1385هـ / 6 مايو 1965م.
- 58- صحيفة الطليعة: عدد 356، الأربعاء 29 يونيو 1966م.
- 59- صحيفة النهضة: عدد 276، الخميس، 2 بيع الثاني 1375هـ / 17 نوفمبر 1955م.
- 60- جريدة الحقيقة، 9، فبراير، جواز السفر ... بارومتر القوة السياسية والاقتصادية للدول. (الكترونية)
- 61- المجلة الإندونيسية للدراسات الإسلامية، المجلد 22، عدد 3، 2015م.
- 62- الذكاء الاصطناعي.
- 63- ريانا بروير: قصة جواز السفر ... أكثر من مجرد وثيقة حكومية لعبور الحدود، 9/2025. <https://p.dw.com/4oreP>.
- 64- صحيفة الشرق الأوسط: الاثنين، 5 سبتمبر 2022م. إلكترونية وكالة النبأ الخبرية، الثلاثاء 27 أيار (مايو) 2025م
- 65- بوليو 1963م.
- 42- صحيفة الطليعة: عدد 18، الخميس 28 رجب أول 1379هـ / 1 أكتوبر 1959م.
- 43- صحيفة الطليعة: العدد 27، الخميس 3 جماد ثانى 1379هـ / 3 ديسمبر 1959م.
- 44- الطليعة: عدد 32، 8 رجب 1379هـ / 7 يناير 1960م.
- 45- صحيفة الطليعة: عدد 33، الخميس 15 رجب 1379هـ / 14 يناير 1960م.
- 46- صحيفة النهضة: عدد 108، 12 ربيع ثانى 1271هـ / 10 يناير 1952م.
- 47- صحيفة الطليعة: عدد 136، الخميس 26 شعبان 1381هـ / 1 فبراير 1962م.
- 48- صحيفة الطليعة: عدد 137، الخميس 3 رمضان 1381هـ / 8 فبراير 1962م.
- 49- صحيفة الطليعة: عدد 139، الخميس 17 رمضان 1381هـ / 22 فبراير 1962م.
- 50- صحيفة الطليعة، عدد 203، الخميس 21 محرم 1383هـ / 1963/1963م.
- 51- صحيفة الطليعة: عدد 230، الخميس 3 شعبان 1383هـ / 19 ديسمبر 1963م.
- 52- صحيفة الطليعة: عدد 238، الخميس 26 شوال 1385هـ / 17 فبراير 1966م.

Administrative Development in Mukalla City, 1920–1967 CE

(The Administration of Immigration and Passports: A Case Study)

Adel Saleh Abdullah Al-Yamani

Abstract

Comparing the Migration and Passports Department to other Emirates of the occupied South of Yemen, Hadhramout was in a relatively more favorable position, as it possessed comparatively advanced administrative structures. Nevertheless, the administrative system remained modest and did not evolve into a fully institutionalized framework. British policy in South Yemen underwent substantial transformations, particularly in the administrative sphere. In late 1935, the British government thought of transferring the administration of Aden and the Protectorates from the Government of British India to the Colonial Office in London. Following this transition, Harold Ingrames was appointed as Political Resident in the Eastern Protectorate, including Hadhramout, from 1937 to 1944. Through a series of advisory agreements with the Qu'aiti Sultanate, he succeeded in introducing a set of political and economic reforms that had a lasting influence on Hadhramout. This study examines the trajectory of administrative reform in Mukalla, the capital of the Qu'aiti Sultanate and the primary center from which political, economic, social, and cultural transformations radiated across the Sultanate. Specifically, it provides a documentary analysis of the administrative evolution of Migration and Passports Department, focusing on the following themes:

- The conceptual framework of administrative reform.
- The notion of Hadhrami migration.
- The rationale for issuing passports and their linkage with East Africa.
- The historical stages in the development of travel documents in Hadhramout.

Keywords: Hadhramout, Mukalla, administrative reform, migration, passports, East Africa